

Distr.: General
19 September 2008
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٩١ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

التحقيق في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - تنفيذ التوصيات من قبل الدول الأعضاء
٢	ألف - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	بوروندي
٤	ثالثا - تنفيذ التوصيات من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية
٤	ألف - جامعة السلام

* A/63/150.



ثانياً - تنفيذ التوصيات من قبل الدول الأعضاء

ألف - الردود الواردة من الدول الأعضاء

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨]

التوصيتان ١ و ٢٧

١ - نزع السلاح

ترتبط مشكلة نزع السلاح بالظاهرة التي تدفع السكان المدنيين للتسلح. وللتحكم في تداول الأسلحة وفي سوء استخدامها، فإنه ينبغي معالجة أسباب هذه الظاهرة: إذ يجب تهدئة الأنفس، أي استتباب الأمن. مما يكفل الطمأنينة للجميع.

وتتمثل الاستراتيجية المعتمدة في وزارة الدفاع الوطني وقدامى المحاربين فيما يلي:

(أ) استرداد الأسلحة التي وزعتها الحكومة لدفاع المدنيين عن أنفسهم تدريجياً مع استعادة الأمن؛

(ب) وضع آلية للتحقق من الأسلحة الصغيرة التي تتم حيازتها بطريقة قانونية، وذلك عبر رخصة حمل السلاح، ومراقبتها. وتُسجل هذه الأسلحة وتُحفظ في سجلات رئيس هيئة أركان قوات الدفاع الوطني.

٢ - عدم انتشار الأسلحة

لقد تسبب انتشار الأسلحة النارية في تصاعد الاضطرابات الأمنية خلال الأيام الأخيرة. فمن جهة، قامت حركة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، بعد إغلاقها الباب في وجه المفاوضات، بمواصلة تجنيد المحاربين الشباب وتسليحهم؛ ومن جهة أخرى، انتشرت في مختلف أنحاء البلد جماعات مسلحة من قطاع الطرق، وهي جماعات تحاول تنظيم نفسها في شبكات لارتكاب جرائم على محاور الطرق وفي المناطق السكنية.

وصاحب انتشار الأسلحة ازدهار تجارة الأسلحة عبر الحدود، وهو نشاط تمارسه القوى الهدامة المتواطئة مع حركة تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، التي تؤمن تزويد هذه الحركة بالذخائر.

الاستراتيجيات المعتمدة لمكافحة انتشار الأسلحة:

(أ) أُجريت اتصالات مع بلدان المنطقة دون الإقليمية، في إطار اللجنة الثلاثية زائد واحد، بهدف توعية جميع الدول الأعضاء بأهمية الأمن الجماعي باعتبار أن هذه المشكلة هي من الشواغل الإقليمية، بل والدولية، في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة ومراقبة حركتها؛

(ب) على الصعيد الداخلي، أُتخذت مجموعة من المبادرات، وهي مبادرات تستند إلى القرار الذي أعلنته الحكومة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بشأن القضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة؛

(ج) قمنا أيضا بوضع نظام لإدارة ومراقبة الأسلحة الخفيفة والصغيرة للدولة عبر إدارة صارمة للوثائق التي تتضمن المعلومات الخاصة بالأسلحة، انطلاقا من المصنّع وانتهاء بالمستخدم.

٣ - بعض الاعتبارات

لا يزال هناك المزيد من الجهود التي ينبغي بذلها لترع سلاح السكان الذين يحوزون الأسلحة بطريقة غير قانونية.

ويستلزم نجاح هذا البرنامج توافر بعض الشروط المسبقة، ومنها وضع آلية لحفظ السلام والأمن تكفل الطمأنينة للجميع، وتوعية السكان وتثقيفهم في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة، ولفت انتباههم إلى العواقب، ومن ثمة حثهم على الانضمام إلى برنامج نزع السلاح.

وإن توقيع اتفاقات الوقف النهائي للأعمال العدائية مع حركة التمرد الأخيرة، وهي حركة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، يعطي الأمل في إمكانية إيقاف ظاهرة انتشار الأسلحة ونزع السلاح؛ ومن ثمة تيسير تطبيق قرار الجمعية العامة ٧٣/٦١.

وهذه أيضا هي اللحظة المناسبة لتضافر جهود جميع القوى والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والطوائف الدينية لتوعية السكان بالأخطار التي تمثلها حيازة الأسلحة النارية بطريقة غير قانونية.

وإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجيات المعتمدة في مجال التوعية بعرقلة السلاح لمسيرة التنمية لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا إذا تمت بالتعاون مع شركائنا في المنطقة دون الإقليمية من أجل إيجاد الحوافز الأكثر ملاءمة لحالة كل وسط من الأوساط المعنية بتزع السلاح.

ووزارة الدفاع الوطني وقدامى المحاربين مستعدة، من جانبها، لدعم جهود الإدارة المحلية عن طريق اللجان الأمنية على صعيد القرى والبلدات، التي هي بمثابة نواة للجان الفرعية لتزع السلاح، وذلك بتزع سلاح الأفراد الذين يرفضون تسليم أسلحتهم طوعاً.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية

ألف - جامعة السلام

التوصيتان ٢ و ٧

واصلت جامعة السلام الوفاء بالتزامها بتوفير دورات دراسية في مواضيع نزع السلاح، استجابة للولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة. وتركز الجامعة تحديداً على مجالات نزع السلاح وعدم انتشاره من حيث صلتها بالسلام والنزاعات. وفي الدورات الدراسية التي تقدم كجزء من برامج الجامعة العادية لدرجة الماجستير، يجري تناول موضوع نزع السلاح إما كجزء من مسألة أعم، من قبيل إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، أو تجنب النزاعات، أو كمحور تركيز رئيسي للدورة.

وتقرر في الآونة الأخيرة أنه ينبغي تقسيم دورة رئيسية في برنامج ماجستير دراسات السلام الدولي، معنونة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى دورتين مختلفتين: تتعلق إحداهما بأسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، والأخرى بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصلتها بالانتحار والعنف وانعدام الأمن. وتعمل إدارة دراسات السلام والنزاع في جامعة السلام في الوقت الراهن على وضع المناهج الخاصة بهاتين الدورتين، اللتين ستوفران في إطار البرامج المفضية إلى الحصول على شهادة وفي إطار الدورات القصيرة لتثقيف الكوادر. وسيستلزم إعداد هاتين الدورتين وتوفيرهما فعلياً مساعدة تقنية ومالية من المجتمع الدولي ومن وكالات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف المهمة بهذه المواضيع.

وإضافة إلى ذلك، أعدت إدارة دراسات السلام والنزاع في الجامعة دورة دراسية بشأن "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعمار" لتوفيرها خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. والمفهوم الأساسي لهذه الدورة هو أن أحد العوامل الأساسية للنجاح في تسوية النزاع المسلح هو التدابير الفعلية التي تتخذ لنزع السلاح وتسريح المقاتلين العسكريين السابقين من مختلف الأطراف المشاركة في النزاع، ومدى فعالية هذه التدابير في الممارسة العملية. وتمثل الأهداف الرئيسية لهذه التدابير في جعل المقاتلين ينتقلون إلى الحياة المدنية ويساهمون في إقامة مجتمع مسالم. وتصف هذه الدورة الجديدة أهداف هذه العمليات الثلاث

المترابطة - نزع السلاح والتسريح وإعادة الاعمار - وتحللها بصورة نقدية، وتحدد الأنشطة الرئيسية التي تنطوي عليها، والشروط التي لا بد من الوفاء بها لضمان الانتقال من الحرب إلى السلام على نحو ناجح ودائم.

وتعمل جامعة السلام أيضا على تهيئة الإمكانيات لتوفير دورات للتثقيف/التدريب في مجال نزع السلاح في جنيف، حيث أن هذه المدينة هي المركز الرئيسي للمفاوضات التي تجريها الأمم المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح، وتأمل في أن تتمكن من عرض الدورة الأولى في القريب العاجل. وتستلزم مثل هذه المبادرات دعما ماليا، وهو ما تسعى الجامعة للحصول عليه من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتود الجامعة أن تذكّر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي كلفتها بإعداد دورات في مجال نزع السلاح وتوسيعها، بأنه سيتعذر عليها القيام بذلك دون الدعم المالي لذلك.

وإذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستقدم هذا الدعم المالي، فإن جامعة السلام ستتمكن، استنادا إلى الخبرة المتراكمة لديها، من أن توفر في المستقبل القريب برامج دراسات عليا تفضي إلى الحصول على درجة الماجستير في شؤون نزع السلاح، ودورات تدريبية في هذا الميدان من أجل المهنيين العاملين في مجال نزع السلاح. فبدون هذا الدعم المالي، سيصعب على الجامعة النظر في التوسع في الأنشطة التي تضطلع بها حاليا في هذا المجال.